ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

"الملفات العالقة والمتدافعة في مدن ما بعد داعش"

(الحدود والمعابر -حزب العمال - مستويات التنظيم ونشاطاته التموضع الإقليمي والدولي).

د. علي اغوان

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

«الملفات العالقة والمتدافعة في مدن ما بعد داعش»
(الحدود والمعابر -حزب العمال – مستويات التنظيم ونشاطاته – التموضع الإقليمي والدولي).

د. علي اغوان *

مدخل إجرائي

في علم الاستراتيجية، لا ينتهي الصراع بانتهاء الحرب، بل تمثل اللحظة الأولى ما بعد الحرب إحدى أهم البدايات الجديدة لترميم ما تعرضت له الدولة من تصدعات في مختلف قطاعاتها، وقد أضاعت الكثير من الدول فرصاً ذهبية، وانشغل صناع قرارها عن سماع منظريها الاستراتيجيين؛ بسبب تركيزهم على نشوة النصر وترك مشروع التنمية الاستراتيجية الشاملة لما تركته الحرب من تراكمات على الاقتصاد والمجتمع والدولة بشكل عام.

كذلك العراق الذي أضاع لحظة ما بعد عام 2003، وانشغل في كيفية استثمار نصر لم يصنعه العراقيون بأنفسهم، بل جاء نتيجة لتوازنات ومصالح إقليمية ودولية وعالمية وضعت هذه الدولة في دوامة معقدة من التحديات، كانت إحدى أكبر تحدياتها هو سقوط ما يقارب من ثلث العراق ضمن محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وجزء من ديالى وكركوك بيد الجماعات الإرهابية المسلحة في يوم 10/6/2014. هذه النتيجة لم تكن نتيجة مفاجئة لصناع الاستراتيجية ومحلليها الذين لم يتم الإنصات لهم طوال الفترات السابقة، بيد أنها شكلت صدمة كبيرة لقادة العراق المعنيين بإدارة الدولة في حينها.

انتهت العمليات العسكرية أو الحرب بالضد من تنظيم داعش الإرهابي عام 2017 بشكل رسمي، غير أن نهاية العمليات لا تعني نهاية التنظيم ولا حتى نهاية الصراع مع الإرهاب، حيث بقيت ملفات ملاحقة بقايا عناصر التنظيم – وتفكيك شبكاته المالية والاستخباراتية العابرة للمكان وظهور كيانات عنيفة جديدة تمارس نفوذاً – عالقة في جسد الدولة العراقية، كذلك ما يزال ملف الحدود العراقية السورية من أكثر الملفات الخطرة في صياغة أي تصور استراتيجي لمرحلة ما بعد التنظيم، والتي قد تنفجر في أي لحظة بسبب وجود أزمات متراكمة تتعلق بالوضع في سوريا لا سيما في مخيم الهول وسجن غويران، والسؤال هنا، هل أدركت الدولة العراقية أهمية استدامة المواجهة ضد التنظيم واستكمال العمليات العسكرية بجهود التمكين الاقتصادي والاستخباراتي؟ وهل التنظيم هو المعضلة الوحيدة التي تبقت كملف عالق في لحظة ما بعد الحرب أم أن هناك فواعل أخرى إضافية

* باحث.

مثل حزب العمال الكردستاني، تمارس مهام وأدوار عنيفة لتهديد للأمن القومي العراقي؟ نسعى من خلال هذه الورقة استعراض فرص التنظيم للعودة في مزاولة نشاطاته ضمن مستويات التأثير الثلاثة، ونبحث كذلك في ملفات خلفتها الحرب، وأصبحت معالم شاخصة في المحنة العراقية الحالية فضلاً عن التدافعات الإقليمية والدولية.

أولاً: مدخل تحليلي للطبيعة الجيوأمنية الحدود العراقية السورية

تشكل المعضلة الأمنية في المساحة الحدودية المفتوحة بين العراق وسوريا إحدى أكثر الهواجس قلقاً للعراق، كونها حدوداً معقدة وشبه منبسطة ومفتوحة مع الجانب السوري، وتشهد تدافعات داخلية وإقليمية لمشاريع متصارعة تعتبر هذه الحدود إحدى ركائز نجاحها. مرت هذه الحدود بحالات متقلبة تعلق بالسيطرة عليها من قبل تنظيم داعش ضمن الفترة ما بين 2014 حتى عام 2017، بينما عادت الحدود سيطرت قوات الجيش العراقي وحرس الحدود والبيشمركة والحشد الشعبي بعد انتهاء العمليات العسكرية عام 2017 ضد تنظيم داعش، فضلًا عن وجود مساحات معينة، لا سيما بالقرب من سنجار وصعوداً إلى فيش خابور يستخدمها حزب العامل الكردستاني للعبور من وإلى سوريا والعراق، من جانب آخر ما تزال الإشكالية الأمنية مزمنة في الجانب السوري، حيث تبرز تحديات عديدة تتعلق بسيطرة قوات سوريا الديمقراطية والجيش السوري والقوات الأمريكية وبعض الجماعات الفصائلية المتموضعة في سوريا، مما عمق الإشكالية الأمنية العامة في هذه المنطقة، لهذا يصنف هذا الملف من بين الملفات العالقة في مرحلة ما بعد داعش، والتي تحتاج إلى جهود أمنية وإستراتيجية مستدامة للضبط والإدارة.

1- التدافعات الإقليمية والدولية في مرحلة ما بعد داعش: يبلغ طول الحدود العراقية السورية من منطقة الخابور حتى المثلث العراقي السوري الأردني 617 كم تقريباً، حيث يشهد هذا الشريط تدافعاً بين مختلف القوى الإقليمية والدولية وهو ساحة للعمليات العسكرية المفتوحة بين مختلف الجهات، إذ تنجز تركيا بين الحين والآخر ضربات مباشرة في المناطق الحدودية بحجة ملاحقة حزب العمال الكردستاني، بينما تستهدف طائرات أمريكية وإسرائيلية قواعد لقوات الحشد الشعبي ضمن مبررات أنها تخدم المشروع الإيراني وتهديد أمن إسرائيل، كما يستهدف محور المقاومة في العراق قواعد للقوات الأمريكية كذلك في هذا الشريط ومقترباته (مثل قاعدة عين الأسد في حديثة داخل العراق وقاعدة الرميلان في شمال شرق سوريا).

2– إدارة تعددية وهشاشة أمنية كبيرة: تدير الحدود رسمياً من الجانب العراقي كل من وزارتي الداخلية والدفاع (فضلا عن القوات الساندة والحليفة كالحشد الشعبي والحشد العشائري) بواقع 3 ألوية و 12 فوجاً عبر 82 مخفراً و 132 ملحقاً كونكريتياً تابعاً للوزارتين، غير أن هناك مساحات ما تزال غير مسيطر عليها، لا سيما في مقتربات سنجار والجبل الذي يمتد داخل العمق السوري فضلاً عن مساحات أخرى ضمن الإدارة الأمنية لإقليم كردستان، إذ يسيطر على هذه المساحات مجموعة من حزب العمال الكردستاني والجهات المحلية الحليفة معه في العراق، مما تسبب وبشكل كبير بحدوث خلل مزمن يتعلق بالأمن القومي العراقي.

3– إشكالية الحوكمة الأمنية والتنمية الاقتصادية: ترتبط الحدود العراقية السورية بمناطق مفتوحة جغرافياً في العمق العراقي، هذه المناطق فيها مشاكل تكاد تكون مزمنة؛ لأنها مناطق مترامية الأطراف، ولا يمكن تنظيمها أمنياً بسهولة بسبب الحاجة إلى معدات وتكنولوجيا خاصة (طائرات بدون طيار وكاميرات حرارية) تتعلق بمراقبة الصحراء التي ينشط فيها التنظيم، لا سيما بما يعرف بمنطقة الجزيرة التي تتميز بأنها منطقة زراعية تم إهمالها بشكل كبير بعد عام 2003 وفشل مشاريع التنمية التي من شأنها أن تمنع نمو الإرهاب وتوسع نشاطاته، إذ يبلغ عدد سكان منطقة الجزيرة (التي هي بين نهري الفرات ودجلة داخل العراق) أكثر من 500 ألف نسمة موزعين على مدن كبرى البعاج والحضر في نينوى والشرقاط وبيجي في محافظة صلاح الدين، وحديثة وعانه وراوه والقائم في محافظة الأنبار)، فضلاً عن مئات القرى والقصبات في هذه المحافظات، حيث تبلغ مساحة هذه المنطقة المحصورة ما بين النهرين (منطقة الجزيرة) 23% من مساحة العراق.

تعد هذه الحدود هي من بين الملفات العالقة لمرحلة ما بعد داعش في العراق بعد عام 2017، وما تزال تشكل هواجس متعددة المخاطر اتجاه الأمن القومي للدولة العراقية.

ثانياً: المعابر الحدودية بين العراق وسوريا

تعد المعابر الحدودية مع الجانب السوري بمثابة قنوات التواصل الاستراتيجية بين البلدين، فقد تعرضت هذه المعابر إلى إشكاليات أمنية مستمرة تتعلق بسيطرة المجاميع الإرهابية عليها إبان انهيار

المؤسسات الأمنية العراقية عام 2014 في نينوى والأنبار، مما تسبب بتراكمات متعددة الأبعاد لحقت أضراراً بالبلدين، بالعموم، يمتلك العراق مع الجانب السوري 4 معابر رسمية وهي:

1– معبر ربيعة (اليعربية) محافظة نينوى: يدار عراقياً من قبل قوة عراقية مشتركة (حرس حدود+حشد شعبي+حشد عشائري)، بينما يدار من الجانب السوري عبر قوات سوريا الديمقراطية، مر المعبر بتقلبات عديدة بعد عام 2003 من سيطرة القوات الأمريكية عليه، حتى عاد إلى السيطرة العراقية الكاملة بعد عام 2011؛ من ثم سيطرة داعش عليه بعد عام 2014؛ من ثم سيطرة القوات العراقية من جديد بعد عام 2017، المعبر مغلق ويسمح لعبور الحالات الإنسانية فقط، هذا الإغلاق بسبب أن الأوضاع في الجانب السوري غير مستقرة؛ بسبب سيطرة قوات سوريا الديمقراطية التي لا تريد الدولة العراقية إقامة علاقات رسمية معها لكي لا تتوتر العلاقة مع دمشق، غير أن هذا الإغلاق عمق من حالة التهريب والنقل غير الشرعي من وإلى العراق وسوريا، بالتالي نشط نوع من التجارة الحدودية التي ترعاها جهات مسلحة متنفذة في العراق وسوريا؛ مما ولد حالة من حالات عدم الاستقرار الاجتماعي والأمني في المنطقة.

2– معبر حصيبة أو معبر القائم في محافظة الأنبار أو معبر البوكمال كما يسميه الجانب السوري: يُدار عراقياً من قبل قوة عراقية مشتركة (حرس حدود+حشد شعبي+حشد عشائري) ويدار سورياً من قبل الجيش السوري وحلفائه. يستخدم للنقل البشري وهو مفتوح الآن.

3– معبر التنف أو كما يعرف سورياً بمعبر الوليد: يُدار عراقياً من قبل قوة عراقية مشتركة (حرس حدود+حشد شعبي+حشد عشائري) ويدار سورياً من قبل الجيش السوري وحلفائه. يستخدم للنقل البشري والتجاري وهو مفتوح الآن.

4– معبر سيمالكا (منطقة الخابور) محافظة دهوك: وهو معبر غير رسمي يدار من قبل قوات كردية «البيشمركة» من طرف العراق، ومن قبل قوات سوريا الديمقراطية من الطرف السوري، نشط هذا المعبر بعد عام 2014 بشكل كبير، حيث يستخدمه إقليم كردستان العراق بدون إذن من بغداد للتجارة والنقل البشري ونقل البضائع والنفط وأغراض عديدة أخرى، برز هذا المعبر عن الحرب على داعش وانهيار المعابر الرسمية مع الجانب السوري.

ثالثاً: القضايا والملفات الأمنية والإستراتيجية العالقة في عقدة الحدود العراقية السورية بعد عام 2017.

من الواضح أن حالة الحدود العراقية السورية خلال السنوات العشر الماضية لم تكن طبيعية بسبب الأحداث الأمنية المتراكمة، فقد شهد هذا الشريط وجود نفوذ الفواعل المحلية العنيفة، سواء الجماعات المسلحة الإرهابية أو الجماعات المسلحة التي تعمل ضمن إطار الدولة العراقية، فضلاً عن قوات وزارتي الداخلية والدفاع والبيشمركة الكردية والحشد العشائري بالإضافة لفصائل المقاومة العراقية، قاد هذا التعدد الأمني في إدارة ملف الحدود إلى حدوث إشكاليات مستمرة بسبب عدم مركزيته، فضلاً عن ارتدادات ما يحدث في سوريا اتجاه العراق. من جهة أخرى تشكل تعقيدات الخارطة الأمنية معضلة مركبة ثانية، حيث يتدافع في الجانب السوري أكثر من فاعل دولي (مثل الروس والأمريكان) وإقليمي (مثل تركيا وإيران) فضلاً عن الفواعل المحلية (مثل قوات سوريا الديمقراطية وداعش وجبهة النصرة).

وفي ضوء خارطة الانتشار المشوهة هذه، تبرز القضايا الرئيسة ذات الحساسية الأمنية العالية بين الحين والآخر وهي جزء من الملفات العالقة لمرحلة ما بعد عام 2017 وانتهاء الجهود العسكرية المباشرة للحرب على الإرهاب، لتعمق من تعقيدات المظلة الأمنية، ولعل أبرز هذه القضايا هي:

1. **ملف حزب العمال الكردستاني** (الذي يستخدم الحدود) في تطوير أدواته الاقتصادية والعسكرية والأمنية، حيث أسس الحزب لنفسه مساحات استراتيجية؛ بسبب انهيار الأوضاع الأمنية بعد عام 2014 في العراق، وتمكن الحزب من السيطرة وتمديد نفوذه في مناطق جبل سنجار ومختلف مناطق زاخو، وتم ربط هذه المناطق برياً بمناطق قنديل ليتخذها الحزب كمواقع للتموضع والتهريب والأعمال الاقتصادية المتعلقة بابتزاز المزارعين والتجار كونها منطقة فيها ممرات اقتصادية محلية ودولية، فضلاً عن تقديم الحزب لخدمات عابرة للحدود لكل جهة تريد أن تمرر أسلحة أو مخدرات أو أي شيء مقابل مستحقات مالية يحصل عليها الحزب نتيجة لهذه الخدمة، هذه السيطرة مكنت الحزب من إنشاء شبكة اقتصادية ومالية عززت من إمكانية الاكتفاء الذاتي التي يتمتع بها، بل وصلت لحد الوفرة المالية التي ساعدت على تطوير علاقات الحزب الاجتماعية مع المجتمعات المحلية في سنجار ومحيطها من خلال تجنيد المقاتلين والعمل على استغلال الفشل الاقتصادي للدولة العراقية في تحقيق فرص عمل للسكان من العرب والإيزيديين في قضاء سنجار

والمناطق القريبة منه، لهذا أصبحت هذه المنطقة ضمن مظلة حزب العمال الكردستاني الأمنية والاقتصادية مع وجود قوات عراقية (جيش وشرطة وحشد شعبي وعشائري) غير أن الحزب يمارس كل هذه الأفعال دون وجود أي رادع لسلوكه. تأتي قوة ونفوذ حزب العمال الكردستاني في العراق من كونه أسهم بشكل كبير في رد داعش والدفاع عن والإيزديين. بعد انسحاب قوات الجيش العراقي وقوات البيشمركة من سنجار وترك الازيديين في قبضة داعش، حيث أسهم حزب العمال بشكل كبير في إيقاف زحف داعش ضد تجمعات الإيزيديين المنسحبة من سنجار، وهذا ما أسهم بشكل كبير في تطوير علاقات الحزب الاجتماعية في تلك المنطقة بعد عام 2014 حتى الآن فضلاً عن تخادم الحزب غير المباشر مع إيران كونه لاعباً استراتيجياً مهماً في تلك المنطقة.

2. **ملف المخيمات (مخيم الهول)**: الذي يشكل هاجساً اجتماعياً وأمنياً كبيراً، حيث يتواجد في المخيم ما يقارب 53 ألف شخص من جنسيات متعددة، يقع هذا المخيم في الجانب السوري بالقرب من الحدود مع العراق، ويعاني المخيم من مشكلة أمنية كبيرة كونه أصبح أشبه بحديقة خلفية آمنة لتطوير أدوات داعش الفكرية وكسب البيعات الجديدة وإعداد جيد جديد للتنظيم، وهو في نفس الوقت أداة مهمة لاستثمار حزب العمال الكردستاني فيه. يُدار هذا المخيم أمنياً من قبل قوات سوريا الديمقراطية، وتشير العديد من التقارير إلى أن هناك بيعات جديدة للتنظيم تحدث بشكل مستمر لأطفال وعناصر إضافية يتم تحضيرهم مستقبلاً للعمل المسلح، حيث إن السيطرة تكاد تكون معدومة داخل المخيم في بعض قطاعاته، لا بل يشار إلى بعض مناطق المخيم إنها مناطق خاصة ومعرفة لنساء التنظيم ولبعض المتشددين الذين يمارسون سلطة خاصة باسم داعش. لا تكمن خطورة المخيم فقط بسبب قدرة تنظيم داعش على الحركة داخله، بل إنه خاضع بشكل كبير من جهة إدارية لسلطة حزب العمال الكردستاني، وقد أشارت العديد من التقارير السابقة إلى أن هناك حالات اختفاء مفاجئة تحدث داخل المخيم بسبب التحاق جزء من عناصر المخيم للقتال إلى جانب الحزب، أو كان الاختفاء بسبب الخطف من قبل عناصر الحزب لأغراض تجارة الأعضاء وتحقيق مكاسب مالية، فضلاً عن كل ذلك يمكن أن تنفلت في أي لحظة إدارة حزب العمال لهذا المخيم لنكون أمام موجة بشرية كبيرة من المتطرفين متعددي الجنسيات سيسهل استقطابهم في مختلف الأعمال الإجرامية وأعمال العنف وغيرها، وهذا الانفلات قد يقود لارتدادات أمنية بالغة التأثير ستصل بشكل شبه

مؤكد إلى العراق ضمن معطيات الحدود التي تم شرحها أعلاه، بالتالي من الضروري أن يتم تطوير استراتيجية استباقية لكيفية التعامل مع احتمالات حدوث هذا الخلل في المستقبل.

رابعاً: **مستويات تواجد التنظيم في المدن المحررة وإستراتيجية الاستدامة للحرب على** الإرهاب.

كانت وما تزال الحدود العراقية السورية هي البوابة الرئيسية لتنقلات تنظيم داعش الإرهابي من وإلى العراق وسوريا ذهاباً وإياباً، أسهمت سيطرة تنظيم داعش على الحدود بعد عام 2014 بشكل كامل إلى بناء وحفر عشرات الأنفاق وإنشاء الممرات غير الرسمية، والتي يصل طول بعضها إلى أكثر من 4 إلى 6 كلم بين العراق، وسوريا كأنفاق تحت الأرض، ويصل عدد الممرات ما بين 15 إلى 20 ممراً، ما يزال التنظيم يستخدم بعضه للعبور ذهاباً وإيابا إلى العراق وسوريا لنقل الأسلحة والأموال والمقاتلين، حيث تشير العديد من التقييمات الأمنية السابقة، إلى أن داعش استخدم الحدود العراقية السورية في مرحلة ما قبل التمكين 2014 لنقل المقاتلين والأسلحة والمعدات والأعتدة، وما يزال يستخدم الأنفاق لنفس الغرض حتى الآن، على الرغم من تراجع فاعليته كما كانت في السابق، بالتالي بقاء الحدود بهذه الحالة قد يقود للعودة إلى المربع الأول قبل عام 2014، ولعل أهم سبب في بقاء نفوذ التنظيم مستمر في هذه المساحات هو تعدد إدارة وتنظيم ملف الحدود العراقية بين مختلف القيادات الأمنية. لهذا ما تزال التهديدات مستمرة في هذه المنطقة وامتداداتها الجغرافية المرتبطة بالجزيرة، إذ يمتلك التنظيم قدرات جدية للقيام بعمليات خاطفة وسريعة اتجاه القوات العراقية البعيدة عن مراكز المدن والتجمعات الأمنية الكبيرة، لا سيما في مناطق حوض حمرين جنوب كركوك وصولاً إلى محافظة ديالى وبعض مناطق شرق محافظة صلاح الدين وجنوب نينوى وشمال الأنبار. تعد الهشاشة الأمنية في هذه المنطقة جزءاً من الملفات العالقة لمرحلة ما بعد نهاية الحرب مع داعش بعد عام 2017.

استطاعت الحكومة العراقية نهاية عام 2017 إعلان النصر النهائي على تنظيم داعش وطرده من كافة المحافظات الرئيسة (نينوى–صلاح الدين–الأنبار) التي سيطر عليها عام 2014 نتيجة انكسار شديد لحق بالقوات العسكرية والأمنية كافة في حينها، بيد أن أي باحث ومتخصص في الشؤون الأمنية والإستراتيجية سينتبه لنقطة مهمة، وهي أن ذلك النصر العسكري لم يكن إلا حلقة من حلقات العمل الذي بقي غير مكتمل حتى الآن في استراتيجية النصر الشاملة التي من المفترض أن تتبعها الحكومة العراقية بالإضافة للجهود الدولية الساندة في ظل أزمة سياسية قد تنعكس على

واقع التعاون الأمني الدولي، إذ لا يمكن الانتصار على داعش عسكرياً فقط دون تطوير معالجات استخباراتية واستدامة العمل ضد هذا التنظيم ومتابعته متابعة دقيقة وعدم منحه أي فرصة للتنظيم والعمل من جديد لكي يعيد ترتيب أوراقه، لأن تنظيم داعش ليس تنظيماً عسكرياً فحسب، بل هو تنظيم يحمل فكراً وعقيدة وجهداً استخباراتياً وتنظيمياً، ويستطيع بناء وتطوير شبكات عمله في شتى الظروف الصعبة تمكنه من الظهور دوماً في البيئات التي يحدث فيها خلل اجتماعي واقتصادي، فضلاً عن أي خلل أمني وسياسي يصيب البلاد.

غير أن كل ذلك لم يتحقق حتى الآن وحتى النصر العسكري، أوشكت مجتمعات ما بعد داعش على نسيانه، وداعش لم تعد حتى الآن إلى تلك المدن التي احتلتها ليس بسبب قدرة القوات الأمنية على صدها فقط، بل بسبب الرفض المجتمعي لهذا التنظيم وانتفاء الحاضنة التي كان يعيش فيها، لهذا باتت الحاجة الماسة لاستراتيجية أكثر استدامة لملاحقة التنظيم ضمن المستويات الثلاثة الآتية:

المستويات الثلاث للمواجهة بين داعش والقوى الأمنية والمجتمعية العراقية:

1. **المستوى الأول (المدن)**: يبدو واضحاً أن داعش غير قادرة فعلاً بشكل كبير على أن تشن هجمات عنيفة أو حتى شبه عنيفة كما كانت تفعل ذلك قبل عام 2014 في العراق «تحت عنوان تنظيم القاعدة حينها وتنظيم الدولة الإسلامية» ويعود السبب الرئيس لعدم قدرة التنظيم على شن هذه الهجمات بعد عام 2017 إلى رفض هذا التنظيم مجتمعياً وسايكلوجياً من قبل المناطق المحررة؛ بسبب ما قام به التنظيم من ممارسات وقتل بحق آلاف المواطنين، بالإضافة إلى الإمكانيات العسكرية والأمنية مشفوعةً بجهد مدني ومجتمعي تحكم قبضتها على مفاصل مهمة؛ مما أدى إلى تحجيم دور التنظيم داخل المدن، بيد أن كل ذلك لا يعني أن التنظيم استسلم بالكامل، بل إن هناك مؤشرات كثيرة لوجود محاولات جديدة لإعادة هيكلة التنظيم لنفسه من خلال البيعات الجديدة وتطوير آليات محدثة للتمويل والتجنيد تختلف عن آلياته القديمة داخل المدن المحررة. لهذا تبدو الحاجة إلى تطوير ضربات استباقية ووقائية مستمرة تستهدف شبكات التنظيم المالية وخلاياه الجديدة وبيعاته التي يستقطبها بين الحين والآخر، إذ إن أي تراخ يحدث اتجاه التنظيم سيمكنه من الصحوة من جديد والنمو والتأثير، لهذا تُعد استراتيجية الضربات الوقائية والاستباقية ضمن جهد عسكري واستخباراتي إحدى أهم استراتيجيات التنمية في محاربة الإرهاب في مدن ما بعد داعش.

2. **المستوى الثاني (الطرق المحلية والدولية)**: لا تبدو الطرق الدولية (الطرق الواصلة بين بغداد والموصل وكركوك شمالاً والطرق الواصلة بين بغداد والأنبار غرباً) آمنة في كافة الأوقات، بالرغم من سيطرة القوات العراقية عليها وتأمينها بنسبة تتجاوز الـ 98%، غير أن استراتيجية التنظيم الجديدة بعد طرده من المدن تتمحور حول تحقيق ضربات سريعة ومؤثرة بعدد قليل من المقاتلين؛ بسبب النقص العددي واللوجستي اتجاه القرى والبلدات الصغيرة والمنعزلة على أطراف الطرق الدولية، فضلاً عن استهداف سواق الشاحنات الخاصة بنقل البضائع وبعض السيارات المدنية التي تحتوي على موظفين حكوميين أو عسكريين يتنقلون بين هذه المدن. هذا ما حدث لمرات عديدة بين عامي 2017 و2024 في الطرق الواصلة بين مدينتي كركوك وتكريت والموصل وجنوبها والطرق الواصلة بين مدن وقرى محافظة الأنبار. بالتالي، تقف المؤسسات العسكرية والأمنية عاجزة بشكل كبير عن صد هذه الهجمات الصغيرة، والتي يسوقها التنظيم في إصداراته المرئية على أنها انتصارات كبيرة. يدرك التنظيم جيداً أن الأجهزة الأمنية غير قادرة فعلاً على أن تحقق نسبة 100% من الأمن على طرق تمتد بمجموعها لآلاف الكيلومترات، لذا يستغل التنظيم هذا العجز لتوجيه هذه الضربات، ولا يفوت أي فرصة ورسالة لكي يقول عبرها أنه قادر فعلاً على العودة، لهذا نعتقد أن تكثيف العمليات المستمرة ضد التنظيم في الصحراء ستقلل وتحد بشكل كبير من قدرته على شن هجمات في الطرق الدولية، فضلاً عن تطوير مسار اجتماعي واقتصادي فعال مع التجمعات السكانية بالقرب من هذه الطرق لتوفير حماية اجتماعية لها تساند الجهود العسكرية والأمنية، وتتعاون معها بالضد من التنظيم.

3. **المستوى الثالث (الصحراء)**: أو منطقة البادية والجزيرة، وهي منطقة تقع بين ضفتي دجلة والفرات في سوريا والعراق، هذه المنطقة وبقدر تعلق الأمر بالعراق، استطاع التنظيم أن يبني مجمعات معاشية مصغرة فيها تحت الأرض، تبعد مئات الكيلومترات عن المدن الكبرى. إذ كان هناك فريق خاص تابع لداعش من المتخصصين يعمل على إنشاء هذه المجمعات السكنية في عمق الصحراء بين عامي 2014 و2017 لتكون ظهيراً خلفياً للتنظيم بعد انسحابه من المدن، هذه المجمعات تحتوي بحسب بعض التقارير على مئات المقاتلين الذين يتنقلون في عمق الصحراء، ويعتاش بعضهم على الرعي والزراعة ونوع من التجارة غير الشرعية المحدودة كالتهريب ونقل المخدرات، فضلاً عن الغزوات التي

ينجزها التنظيم لتأمين الأغذية والأدوية وبعض المستلزمات الأخرى بالإضافة للزكاة وجمع الإتاوات. وعلى الرغم من وجود معلومات كاملة لدى الحكومة العراقية عن وجود التنظيم في الصحراء، غير أن الحكومة تبدو عاجزة عن تطهير هذه المخابئ بشكل حقيقي، كونها تحت الأرض، وتحتاج إلى جهود كبيرة تتعلق بقوة برية متطورة مدعومة بجهد جوي لإيضاح خارطة الانتشار تحت الأرض واستعدادات لوجستية وإستراتيجية متخصصة تتعلق بتوفر صور من أقمار صناعية وطائرات مسيرة وغطاء جوي وقوة احترافية مدربة لقتال الصحراء لا تبدو متوفرة الآن في أي مؤسسة عسكرية وأمنية عراقية! لذا يمكننا الحديث عن سيطرة التنظيم على أكثر من 70% من صحراء جنوب نينوى وشمال الأنبار وغرب صلاح الدين، والتي تقدر مساحتها بما يقارب 12% من مساحة العراق، وقد كانت نتيجة السيطرة هي الهجمات المستمرة التي يقوم بها التنظيم دوماً من أجل تأمين احتياجاته وإثبات وجوده على مدن «الحضر جنوب الموصل وقراها والقيارة جنوب الموصل وقراها ومناطق بعاج وتل عبطة وقراها جنوب غرب الموصل ومناطق الشرقاط وقراها في محافظة صلاح الدين «لا سيما قرية زور كنعوص» فضلاً عن شريط القرى شمال الأنبار ومناطق الدوز والرشاد جنوب كركوك»، إذ تعتبر هذه المناطق من بين المواقع التي تلقت هجمات وغزوات عديدة بين عامي 2017 و 2024 راح ضحيتها عشرات المدنيين والعسكريين.
ويعود السبب الرئيس لقدرة التنظيم على الحركة بهذه الانسيابية داخل الصحاري إلى امتلاكه لشبكات الأنفاق الواصلة بين الجزء العراقي من الصحراء والجزء السوري، والتي توفير العديد من الدعم اللوجستي بسهولة فضلاً عن تنقل المقاتلين وحركتهم السهلة بالإضافة لتطوير التنظيم استراتيجية التعبئة والهجوم بشكل منفرد على القرى البعيدة عن خطوط النقل والتواصل مع مراكز الثقل السكاني والأمني في المناطق المؤمنة والقريبة من الصحراء، ولعل أبرز طريقة لمواجهة كل هذه التحديات هو باستمرارية التخطيط لتوجيه الضربات ضد التنظيم، حيث إن تمكنه في الصحراء سيقود لتمكنه من الطرق الرئيسية والتمكن من الطرق الرئيسية سيقود لدخوله إلى المدن من جديد، على هذا الأساس تمثل العمليات الاستباقية والوقائية المستمرة في عمق الصحراء أبرز الطرق المتاحة حالياً لضرب التنظيم والحد من نشاطاته في المستويات الثلاثة.

خامساً: لمحة عن التدافع الأمني الإقليمي والدولي على الحدود العراقية السورية.

أدركت القوى الإقليمية والدولية، كما أدركت من قبلها التنظيمات المسلحة العنيفة أهمية التواجد والتموضع في الشريط الحدودي العراقي السوري كون هذه المنطقة تمثل حلقة وصل مهمة في أي استراتيجية ناجحة يرغب أي طرف في تطويرها لتحقيق النفوذ والانتشار والتأثير في مقتربات المنطقة، لهذا يشهد الشريط الحدودي العراقي السوري حالة تدافع دولي وإقليمي يمكن توصيفه بالشكل الآتي:

1. **الولايات المتحدة الأمريكية وشركاؤها:** تتموضع القوات الأمريكية والتحالف الدولي في منطقة البغدادي «قاعدة عين الأسد» غرب العراق (مقابل تموضعهاً أيضا في قاعدة البوكمال في سوريا) فضلاً عن تموضع هذه القوات في مناطق قريبة من الخابور في أقصى الشمال الغربي العراقي، المقابلة لمنطقة الرميلان في سوريا، والتي تحوي على قاعدة أمريكية أيضاً. هدف القوات الأمريكية هو التوسع عامودياً نزولاً وصعوداً عبر قواتهم أو عبر حلفائهم – مثل قوات سوريا الديمقراطية وبعض المجاميع العشائرية في العراق، لقطع الطريق أمام الجانب الإيراني الذي يمر بالعراق إلى سوريا عبر هذه الحدود. أغلب هذه المناطق تحتوي على حقول نفط وغاز عملاقة، مثل حقل غاز عكاز في العراق وحقول الرميلان في سوريا، هذا التواجد الأمريكي تتعدد أهدافه وأغراضه، فمنه ما يخص تحقيق توازن مع القوات الروسية في سوريا، ومنه ما يخص حماية بعض حقول النفط وآخر يتعلق بالمساعدة لحفظ أمن إسرائيل كون هذه المنطقة تستخدم كممرات لإيران وأصدقائها من أجل تمرير الصواريخ والأعتدة والمعدات اللوجستية اتجاه حماس وحزب الله والنظام السوري والفصائل الأخرى.

2. **إيران وشركاؤها:** والتي تطمح من خلال شراكاتها المحلية الأمنية على طول الشريط الحدودي العراقي فضلاً عن حلفائها من الجيش السوري في الجانب السوري وحلفائهم، إلى مد النفوذ الإيراني في هذه المناطق وتأمين مرور التدفقات الإيرانية اتجاه دمشق وبيروت والبحر المتوسط، وكل حلفاء إيران في تلك المنطقة (حزب الله، النظام السوري، حماس)، بالإضافة إلى الوصول إلى الموانئ السورية.

3. **تركيا:** بينما ينظر الجانب التركي إلى منطقة الجزيرة من منظورين أحدهم اقتصادياً،

ويتعلق باستثمار مشروع ري الجزيرة الذي يتطلب موافقات تركية لتوفير المياه المحبوسة في سدود تركيا، ومنها إليسو لاستئجار مساحات من قبل العراق في هذه البحيرة (كون مشروع السد استثمارياً بامتياز) والآخر أمنياً، والذي يتعلق بتوغلات حزب العمال الكردستاني في عمق سنجار وباقي المناطق فضلاً عن أشياء عديدة أخرى.

الخاتمة والتوصيات

لا يخفى على أي باحث ومهتم بقضايا الحدود العراقية، السورية ومدن ما بعد الصراع، والمتابع للاحتكاك الإقليمي والدولي في المنطقة، أن تنظيم داعش أثناء سيطرته على المدن العراقية، وبعد انهزامه أفرز مرحلة جديدة اتسمت بظهور تحديات متصاعدة تتعلق بالفواعل العنيفة التي انتشرت على طرفي الشريط الحدودي العراقي، السوري، وقد انعكس هذا الانتشار بشكل كبير على الأمن القومي العراقي، وعلى المدن المحررة، لهذا نعتقد أن العراق:

1- لن يستقر إن لم تستقر منطقة الجزيرة وهي المنطقة المحصورة بين دجلة والفرات (جنوب نينوى وغرب صلاح الدين وشمال الأنبار).

2- لن يستقر إن لم تُضبط الحدود العراقية، السورية.

3- إن لم يتم شن ضربات استباقية ووقائية مستمرة اتجاه التنظيم والفواعل العنيفة الأخرى خارج نطاق الدولة العراقية، والتي تؤثر في سيادته وعلاقاته الإقليمية والدولية.

4- إن لم يتم شن ضربات اتجاه المجمعات السكنية المصغرة التي أسسها التنظيم أثناء سيطرته على المدن والصحارى في العراق حتى عام 2017 في عمق البادية والجزيرة، والتي يستخدمها التنظيم للاختباء والتخطيط وخزن الأموال والأسلحة والأعتدة.

5- نجحت داعش منذ عام 2014 حتى نهاية عام 2017 بنسج شبكات استراتيجية تحت الأرض عبر الحفر المباشر بعمق ما بين 4 إلى 10 أمتار، وإنزال كرفانات حديدية جاهزة للسكن تبلغ بعض مساحات هذه الوحدات أكثر من 300 متر مربع!! مع عدة مخارج ومجهزة بمعدات لوجستية وحياتية تكفي لأشهر طويلة قد رصدت حركتها الاستخبارات الأمريكية، وأعطت مجموعة من الإحداثيات والصور حول بعض هذه الأحياء المصغرة للعمليات المشتركة!! وفعلاً تم تنفيذ بعض العمليات السريعة والخاطفة هناك بجدوى محدودة.

ولكن، وعلى الرغم من كل هذه الجهود، تبدو الأمور بعيدة عن الحلول الجذرية حتى الآن، لهذا:

1- ما يجب أن تفهمه الحكومة العراقية، وتعمل به أن داعش انتقل من استراتيجية أرض التمكين في العراق وسوريا إلى استراتيجية التعبئة والعمل والإدارة من تحت الأرض، عبر المفارز المنفردة التي تستهدف الخواصر البعيدة عن المدن الكبيرة.

2- المخاطر تكمن في أن الدولة العراقية سيطرت على المدن بشكل كبير، وسيطرت على الطرق الدولية بشكل نسبي، ولا يزال التنظيم يمارس نشاطاته التعبوية والعملياتية في التخوم البعيدة في منطقة الجزيرة والبادية عبر عشرات التعرضات أسبوعياً في مختلف قواطع الجزيرة.

3- إعادة تقييم وضع مخيم الهول والاشتراك في تفكيكه وإعادة سكانه إلى دولهم وإعادة العراقيين منهم إلى العراق ممن لا يوجد في سجله مشكلة أمنية وإعادة دمجهم داخل المجتمع.

4- الجلوس مع القوى الإقليمية المتدافعة في هذا الملف (تركيا – إيران– الولايات المتحدة)، لتفكيك هذا الملف وإعادة ترتيب ضمن منطلق عراقي يتعلق بأن هذه المنطقة هي جزء من الأمن القومي العراقي.

5- إيجاد حل جذري لإشكالية مخيم الهول في سوريا والاستعدادات الاستباقية لاحتمالية حدوث انفلات يجب أن يتم السيطرة عليه لا سيما في الجزء العراقي من الحدود.

6- إيجاد حل جذري لمشكلة حزب العمال الكردستاني المتواجد في سنجار وقنديل، وإيقاف عملياته التي تضر بالأمن القومي العراقي بشكل كبير.

7- تطوير استراتيجية واضحة اتجاه التدخلات الإقليمية والدولية وضبط الحركة العشوائية التي تجريها هذه القوى لضرب بعضها بشكل كبير، حيث يجب على وزارة الخارجية العراقية والجهات الشريكة لها أن تتحرك لبناء هذه الاستراتيجية من أجل أن يكون هناك حفظ للسيادة العراقية وتحجيم التدخل الإقليمي والدولي في منطقة الحدود العراقية السورية.